# «في التناقض» لمهدي عامل

الدكتورة يمنى العيد

في جعله الواقع موضوع معرفة، ينطلق مهدي عامل في البحث ليحدّد علاقة الفكر بالواقع، وليكشف أن هذه العلاقة ليست ذاتية، أو فردية، بل هي علاقة بنيوية.

منذ أول سطر خطّه إلى آخر صفحة تركها مفتوحة على البياض بعد اغتياله، ناضل مهدي لنقض مقولات ترسخت في ثقافتنا العربية: في كتاباتنا الأدبية، والفلسفية، والسياسية، بما فيها، أحياناً، الكتابات الماركسية، مقولات بدت، بالوهم، تقدمية، أو عالمية ثورية، لكنها تتكشف، في نهاية تحليله لها، ككتابات تنتمي إلى أيديولوجية البرجوازية الكولونيالية، وتدعم، من ثمّ، عن وعي أو غير وعي، سلطتها، على حساب الفهم الثوري لعملية التغيير الثقافي والتحرّر الوطني.

فمن مقولة الأنا والآخر، والفرد والجماعة، إلى مقولة الذات والموضوع. فكر واحد يغيّب الطابع الطبقي، ويقفز فوق الهوية الأيديولوجية للتفكير.

ومن مقولة الشرق والغرب، والأصالة والحداثة، والماضي والحاضر، إلى مقولة التخلف والتقدم. فكر في الجوهر واحد يقيم التناقض في التضاد، وعلى مستواه الأفقي، أي بين طرفين يجعلهما، على غير حقيقتيهما الماديتين، كليين وبسيطين. وفي ذلك تغييب للعلاقة البنيوية في تعقدها، وانزلاق نحو فهم يماثل بين طرفي التناقض مما يضع حركة التحرر الوطني أمام استحالتها، ويشرّع للتاريخ، تاريخنا، ديمومة حركته التكرارية، أي حركة انغلاقة على زمن هو سكونه، بل، موته.

لكن ما هو الأساس النظري لهذا النقض الذي يمارسه فكر مهدي؟

لا بد من الإشارة هنا إلى أن الأساس النظري لكل كتابات مهدي يجد ركيزته الأولى في المفاهيم الماركسية التي أعاد إنتاجها، أو التي أنتجها، في كتابه: «في التناقض»[1]. لقد كانت هذه المفاهيم بمثابة مصباح يحمله الباحث ليكشف، في ضوئه، منطق حركة التاريخ في البنية الكولونيالية لمجتمعاتنا العربية، ولينير، من ثمّ، الدرب أمام ثورة تحررها الوطني. فقضية التحرر الوطني هي محور كل أبحاث مهدي عامل، وإن بدا البحث، أحياناً، بعيداً عنها.

وقد لا يكون ممكناً، أو سهلاً ـ على الأقل بالنسبة لي ـ الكلام على كل هذه المفاهيم، وإظهار حضورها، كأداة بحث وإنتاج معرفة بكل القضايا التي تناولتها كتابات مهدي: من قضية الاستعمار و «التخلف» إلى قضية الحضارة. ومن قضية الطائفة إلى قضية الفكر العدمي والفكر الهامشي. ومن قضية الطبقة المتوسطة إلى قضية البرجوازية الصغيرة وعلاقة أحزاب الطبقة المسيطرة بجهاز الدولة الخ.. لذا سأقتصر على بعضها، وأبقى في إطار المحاولة.

لعلَّ أهم المفاهيم النظرية التي قامت بها عمارة مهدي عامل الفكرية الماركسية هي:

مفهوم **الحركة الانتباذية**، ومفهوم **الحركة الانجذابية** للصراع الطبقي، أو لتناقضات البنية الاجتماعية. ثم مفهوم **التفاوت البنيوي**، ومفهوم **التفاوت التطوري**.

ولفهم هذه المفاهيم النظرية، لا بدّ من الإشارة، ولو سريعاً، إلى أن مهدي حدّد ثلاثة أزمنة للبنية الاجتماعية،

(١) في الطبعة الثالثة، صدر كتاب «في التناقض»، وكتاب «في نمط الانتاج الكولونيالي»، مجموعين في كتاب واحد.

واكتفى، في إطار بحثه في نظرية التناقض، بذكرها، بأمل أن يعود إلى الكلام موسعاً عليها حين يكتب كتابه في تمرحل التاريخ، هذه الأزمنة هي:

- زمان **تكوّن** البنية الاجتماعية: وهو زمان انتقال البنية من نظام إنتاج إلى نظام إنتاج.

- زمان **تطوّر** البنية الاجتماعية: وهو زمان البنية البنيوي الذي يعاد فيه إنتاج علاقات الانتاج القائمة. تتصف حركة هذا الزمان بالدائرية والتكرارية.

- زمان **القطع**: وهو الزمان الذي فيه تدخل البنية الاجتماعية في قفزتها البنيوية، ويتحقق كسر إطارها البنيوي.

هذه المفاهم ليست جاهزة، بل هي منتجة. أنتجها مهدي بالبحث، على قاعدة الفكر المادي وقوانينه العامة، في البنية الاجتماعية لبلداننا العربية، وفي الصراع الطبقي فيها. وفي هذا البحث كشف أن الحركة المحورية للصراع الطبقي ليست في مظهرها واحدة، بل هي: انتباذية في الزمان البنيوي، وانجذابية في زمان **القطع**. وما كشفه مهدي يبدو بالغ الأهمية لأنه يتعلق بأكثر من مسألة نظرية تلتقي كلها، وبالعمق، في فهم قضية التحرر الوطني، في ممارستها النضالية.

لكن ماذا عن مهدي بالحركة الانتباذية لحركة التناقضات؟

في الزمان البنيوي، في الزمان الذي يعاد فيه إنتاج علاقات الانتاج القائمة، في هذا الزمان، ينزاح التناقض السياسي عن مستواه. وفي مثل هذه الحال، قلّما يظهر الصراع الطبقي على حقيقته كصراع سياسي، بل **يظهر**، في شكله الرئيسي، كصراع أيديولوجي، أو اقتصادي، أي أن حقيقة الصراع السياسية تُحجَب.

مهدي عامل بحث مطوّلاً، وناقش في العمق، لكشف هذه الحقيقة، ولإزالة الأقنعة التي تموّهها: أقنعة الوهم الفكري، وأقنعة الوعي المقلوب، وأقنعة تأليه الإرادة الذاتية.. وهو، بذلك، كان يسلّط الضوء على فعل النضال التحرري، يضعه في المسافة بين الحركتين، جاعلاً منه ممارسة شاملة لتحويل الحركة الانتباذية إلى حركة الجاذبية بحيث يكون التناقض السياسي على مستواه البنيوي هو حقيقته لا مظهره، أي بحيث يكون هو المسيطر لا **مظهره** الأيديولوجي، أو النظري مثلاً، وتكون صيرورة تاريخنا هي صيرورة زمانه البنيوي زمان قطع يضع البنية الاجتماعية أمام ضرورة فعلها الثوري، أي أمام ضرورة كسر إطارها البنيوي الذي هو إطار التبعية الكولونيالية.

ولقد قام مهدي عامل بهذه الممارسة الشاملة الدؤوبة. قام بها على المستوى الفكري النظري كباحث ماركسي - لينيني، يصل إلى العام والكوني، وينتج، أو يعيد إنتاج، قوانينه العامة من منطلق الخاص في تميزه. وقام بها على المستوى النضالي العملي كملتزم بمهمات العمل الثوري، فكان بذلك صورة فكرية نضالية هائلة الإضاءة لمسألة العلاقة بين الفكر والواقع.

قيل لمهدي إنك متأثر بالتوسير. مهدي لا ينكر ذلك. لكنه يحيل قارئه، من جديد، إلى كتاباته، أو إلى كتابه «في التناقض»، علّه يرى النقد والاختلاف.

وها نحن اليوم، إذ نحاول، كما كان يتمنى، أن نقرأه من جديد، نتوقف عند هذا الاختلاف لنسمعه يقول بأن «حرية التنقل، في شروط تاريخية محددة، بين المستويات البنيوية في البنية الاجتماعية ليست للتناقض الرئيسي المسيطر في تطور هذه البنية، بل لمظاهره»[1].

نفهم بأن مهدي يميّز بين التناقض الرئيسي المسيطر، الذي هو، كما يرى، دوماً التناقض السياسي، وبين **مظاهر** هذا التناقض، وأنه يأخذ على التوسير وبولانتزاس عدم هذا التمييز، الذي هو، ليس طبعاً بهذه البساطة التي نعرض.

لكن الهدف من هذا التمييز عند مهدي ليس، وكما هو واضح في سياق بحثه، مناقشة التوسير، أو إظهار خطأ عند بولانتزاس، أو نقد نظرية الوعي الطبقي كما هي عند لوكاش... بل هو نقض النزعة الاقتصادية، والإرادية، والذاتية، واليسارية، وغيرها من النزعات التي تُغيّب محورية الصراع الطبقي، وترى إلى التناقضات باستقلال عنه.

ليست المستويات البنيوية للتناقض بمستقلة عن حركة الصراع الطبقي.

هذه هي المعرفة التي جهد مهدي عامل لإنتاجها، حين بحث في علاقات التناقض التي تحكم البنية الاجتماعية الكولونيالية. أي حين أراد أن يكشف المنطق الذي يحكم هذه البنية في زمانها البنيوي: زمان إعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة والاستمرار بعلاقة التبعية الكولونيالية.

وتوضيح ذلك أن المستويات البنيوية للتناقض تظهر، في الزمان البنيوي للبنية الاجتماعية، كمستويات مستقلة، وتبدو كأنها قائمة بذاتها، أي كأنها مستقلة عن حركة الصراع

(١) كتابه «في التناقض» ص ٩٨/٩٧ طـ أولى.

الطبقي، لكن مهدي يكشف لنا أن استقلالها هذا ليس إلا وليد حركة الصراع الطبقي في شكلها الانتباذي. مهدي إذن لا ينفي ما يظهر من استقلال لهذه المستويات، لكنه يجهد كي يضيء منطق واقعها الحقيقي، فيوضح بأن العلاقة بين البناء التحتي والبناء الفوقي تظهر - في مثل هذه - الحال (الشكل الانتباذي لحركة الصراع الطبقي)، كعلاقة توافق، أو أن عملية التفاعل بين البناءين تظهر كعملية موضوعية، مستقلة عن الصراع الطبقي وعن الممارسة السياسية الطبقية، « فيعود إلى التناقض الاقتصادي دور التناقض السياسي »، أو، يظهر التناقض الاقتصادي وكأنه يقوم بالدور المسيطر في تطور البنية الاجتماعية، وعليه فإن عدم رؤية التناقض الاقتصادي **كمظهر** للتناقض السياسي هو ما يفسر الاقتصادية، ويشوّه فهم العملية الثورية كعملية للصراع الطبقي، ويخدم الممارسة السياسية للطبقة المسيطرة، لأنه، وبكل بساطة، يؤدي إلى استمرار حركة الزمان البنيوي للبنية الاجتماعية، أي، إلى استمرار حركة إعادة إنتاج علاقات الانتاج القائمة. وهذا، من الناحية العملية، يعني إعاقة الممارسة السياسية للطبقة الثورية النقيض، أي إعاقة الانتقال بالبنية الاجتماعية إلى زمان القطع، زمانها الثوري فتبقى هذه الممارسة السياسية، فقط، وتحت لافتة الحياد، أو النبذ السياسي، للطبقة المسيطرة.

لن ندخل في تفاصيل هذا التحليل الواسع الذي بنى مهدي عامل تماسكه المعرفي، لا لأن الدخول في هذه العمارة الفكرية الغنية، والمعقدة بغناها، يلوّح بالمتاهة، بل لأننا نخشى الإساءة إلى هذا التماسك الذي لا ينفك ينسل تمايزات معانيه ويدقق مفاهيمه.. لكن لا بد لنا، ومن موقع الحرص على هذا التماسك، من أن نضيف فنشير إلى أن مهدي لم يغفل، حين قال بعودة دور التناقض السياسي إلى التناقض الاقتصادي، التمييز بين:

- التناقض الاقتصادي كتناقض أساسي محدّد (قوى منتجة وعلاقات إنتاج)
- والممارسة الطبقية للتناقض (أي الصراع الطبقي) في الحقل الاقتصادي.

هذا التمييز اعتمد فيه مهدي على قانون ماركسي عام هو **قانون التفاوت**، لكنه أنتج حركتين مفهوميتين له هما:

١ - حركة **التفاوت البنيوي**.
٢ - وحركة **التفاوت التطوّري**.

وفي مجال الحركة الأولى، التي ميّزها كحركة عمودية، رأى إلى **علاقة التحدّد** (بين البناء التحتي والبناء الفوقي). كما رأى في مجال الحركة الثانية، التي ميّزها كحركة أفقية، إلى **علاقة السيطرة**.

حركة التفاوت البنيوي هي الحركة بين المستويات البنيوية للتناقض، أو هي حركة تنقل علاقة السيطرة في البنية الاجتماعية في أشكال لها تاريخية.

وحركة التفاوت التطوّري هي الحركة التطورية للتاريخ، أو هي **الشكل التاريخي** لعلاقات السيطرة بين التناقضات البنيوية في إطار تطورها الشامل.

في هذا الضوء يمكننا أن نرى بأن مهدي عامل لم يكن، كما ظنه البعض، بنيوياً[1]، بل كان ماركسياً أفاد من البنيوية كعلم يعينه في التحليل وفي النظر إلى العناصر المكونة للبنية.. فهو مثلاً، وكماركسي، لم يحصر بحثه في حركة التفاوت البنيوي، في البنية، بل رأى إلى علاقة هذه الحركة بحركة التفاوت التطوري، أي رأى إلى حركة تطور التاريخ في العلاقة بين ما هو عمودي وأفقي وفي تعقد هذه العلاقة.

رفض مهدي عامل مفهوم البنية المغلقة، ورأى فيه مأزق البنيوية، كما رفض مفهوم التطور الخطي للتاريخ، أو مفهوم السلسلة والعلاقة المسطحة بين الحلقات، لأنه رفض منطق السببية الميكانيكية، فأعطى للتاريخ حجمه، فضاءه، الذي هو فضاء الواقع المادي في تعقد العلاقات فيه في مختلف مراحل تطوّره.

كان بحث مهدي محكوماً، رغم طابعه النظري، بهمّ نضالي واقعي. وليس من الصعب، على القارئ المتمعّن، تبيُّن هذا الهمّ في تضاعيف الكلام، وفي ما ينتجه من معرفة.

إن إلحاح مهدي، مثلاً، على بلورة مفهومه النظري الذي يقول بأن التناقض الاقتصادي، أو الأيديولوجي، هو شكل تاريخي محدَّد لوجود التناقض السياسي، أو أنه مظهر رئيسي من مظاهره، أو شكل لظهوره، كان، على مستوى الواقع، يكشف:

- عن معنى حياد جهاز الدولة الذي هو، في حقيقته، أداة سيطرتها الطبقية.
- وعن معنى « الديمقراطية »، التي تلجأ إليها الطبقة المسيطرة كوسيلة، في ممارستها الأيديولوجية، فتظهر ديكتاتوريتها الطبقية بمظهر « الديمقراطية » بين مختلف الطبقات.

---

(١) راجع التوضيح الذي ميّز به بين مفهومه، كماركسي، للعنصر في البنية، وبين الفهم البنيوي له، كتابه: « في الدولة الطائفية » ص ٢٤٧.

- وعن معنى الاصلاحية الانتهازية الكامنة في إقامة التماثل بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية.

إلحاح مهدي على بلورة مفهومه النظري هذا كان في حقيقته، إلحاحاً لكشف الطابع الطبقي لهذه المستويات - الأجهزة. فيرينا أن بنية المستويات هي بنيتها كتناقضات طبقية، وعدم رؤية حقيقتها هذه يجعل التناقض يظهر - حين يظهر - في شكل تناقض فردي: تناقض بين الأفراد كأفراد. وبين الأجهزة كأجهزة اجتماعية عامة، يُخفي الطابع الطبقي خلف الطابع الاجتماعي العام، وينقلب التناقض الداخلي، في بنية المستوى السياسي، إلى تناقض خارجي، فتظهر العلاقة السياسية الطبقية كعلاقة خارجيّة بين الفرد وجهاز الدولة، وهو ما يفسّر الفكرة البرجوازية التي تقيم التناقض بين الفرد والمجتمع، والفكرة الفوضوية (ذات الأصل البرجوازي الصغير) التي تتمثل برفض الفرد مختلف الأجهزة السياسية، والأيديولوجية، لكونها أجهزة، لا لكونها أدوات طبقية، تستخدمها الطبقة المسيطرة. هكذا، وكما يقول مهدي، يعلن المتثورون الحرب على كل الأجهزة. أو هكذا يسقط الفكر في عدميته، وفي هامشيته، أو هكذا يشرّع للحيادية وللموضوعية، ما ينفي حقيقة الصراع الطبقي.

إذن إلحاح مهدي على بلورة مفهومه النظري لم يكن من أجل المفهوم لذاته، لم يكن ترفاً فكرياً، ولم يكن بحثه لينهض على مستوى التجريد المطلق، وإن أُخذ عليه، في بعض الأحيان، أمر التجريد. ولعلّ ما أخذ على مهدي من تجريد كان سببه، كما يبدو لنا اليوم، عدم قراءة كتاباته بما تستحق من التعمق والتفكير.

كلّ النظري عند مهدي كان يحمل في أحشائه بلورة المعرفة للبنية الاجتماعية الكولونيالية، ويومئ، في الوقت نفسه، بالعملي، بالنضالي من أجل تغيير هذه البنية في اتجاه تحررها من علاقة تبعيتها للنظام الرأسمالي الامبريالي، أي في اتجاه تحررها الوطني، ولئن كان النظري يتلخص في مسافة البحث الطويل والمتشعّب بين زمانين لهذه البنية الاجتماعية الكولونيالية هما: الزمان البنيوي وزمان القطع، فإن النضال كان يتحدّد، وبوضوح، كعمل متنوع وجذري، لتحقيق صيرورة الانتقال من الشكل الانتباذي لحركة الصراع الطبقي في هذه البنية، إلى الشكل الانجذابي كحركة الصراع الطبقي فيها.

بهذا المعنى، يستحيل علينا الفصل، في عمل مهدي عامل، بين صفته الفكرية كبحث نظري، وصفته الفكرية كعمل نضالي، أي بين مهدي المفكر الماركسي المنظر، ومهدي المناضل الحزبي، بين الفيلسوف المنقطع عن العالم وكل ما فيه ليستغرق في البحث والكتابة، والرفيق الذي تراه في أكثر من مكان، وتسمعه يتحدث في أكثر من موضوع.

وبهذا المعنى أيضاً، يصعب علينا أن نفهم حديث مهدي وحواره، أو، كتاباته التي ناقش فيها نصوصاً عدة فتناول مثلاً: «الثقافة والثورة»[1] وتناول العلاقة بين الشعر والسياسة[2]، والفكر الطائفي[3]، ومفهوم الدولة الطائفية وعلاقة هذا المفهوم بالدولة البرجوازية الكولونيالية[4]. كما تناول نظام التعليم في لبنان[5]، ولبنان في أيديولوجية البرجوازية اللبنانية...

يصعب علينا أن نفهم، وبعمق، كل هذا النقاش، أو، كل هذه الورشة الحوارية التي أقامها مهدي على مستوى الزمن الراهن، وفي دائرة هموم الفكر المتداول، دون الرجوع إلى الأساس النظري عنده. أي دون الرجوع إلى بحثه «في التناقض». ففي ضوئه، يتكشف هذا النقاش عن جذريّ له هو منظومة المفاهيم التي كان مهدي يحيل قارئه، دوماً، إليها، كي تترسخ علمية النقاش، وتصبح معرفيته أكثر قدرة على

---

(١) مقالته التي ألقاها في: «الندوة اللبنانية العالمية» التي أقيمت في طرابلس - لبنان في ١٣ كانون الأول ١٩٨٦. وقد نشرت هذه المقالة في مجلة الطريق العدد ٢/١ (نيسان) ١٩٨٧.

(٢) انظر مقال طويل له بعنوان: «أجمل الشعر هو للثورة» الذي ناقش فيه، أو رد، على مجموعة من الكتابات التي عرفتها الصحافة اللبنانية في تلك الفترة (١٩٧٦ - ١٩٧٧) والتي تناولت مفهوم الشعر في علاقته بالسياسة، نشر المقال على حلقتين في جريدة النداء: العدد: ٥٦٤٢ - ١٩٧٧/٨/٧ والعدد: ٥٦٤٣ - ١٩٧٧/٨/٩.

(٣) كتابه: «مدخل إلى نقض الفكر الطائفي» الذي ناقش فيه مجموعة نصوص لميشال شيحا ومجموعة أخرى من النصوص التي صدرت في كراريس تحت عنوان «القضية اللبنانية» عن منشورات جامعة الكسليك.

(٤) كتابه «في الدولة الطائفية» الذي ناقش فيه بعض النصوص الواردة في عدد خاص من مجلة الواقع (تشرين الأول ١٩٨٣) بعنوان «لبنان: دروس واحتمالات»، ونصاً لـ: إيليا حريق نشر في مجلة مواقف (العدد ٤٦ ربيع ١٩٨٣). كما ناقش كتاب د. مسعود ضاهر «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية في لبنان»، وكذلك ناقش نصوصاً أخرى نشرت في أكثر من عدد في مجلة الطريق.

(٥) ناقش مفهوماً سائداً للتعليم في لبنان وصدر بحثه هذا في كراس.

البروز، ومن ثم، يتكشف الطابع النضالي لبحوث مهدي، وتبين أهميتها المرجعية في ممارسة هذا النضال حديثاً متشعباً وكتاباتٍ متنوعة، وحواراً يفترش مساحة واسعة من النصوص.

ولعلَّ في معالجة مهدي للمسألة الطائفية، التي توقف عندها في أكثر من موضع في كتاباته، وأفرد لها آخر كتاب صدر في حياته (وهو كتابه: «في الدولة الطائفية») مثالاً واضحاً نرى فيه كيف تقول اللغة النظريّ في ما هي تمارس النضالي، أو، كيف يمارس النضالي لغته المفهومية.

لقد ميّز مهدي، كما أشرنا، بين التناقض الرئيسي السياسي والمظهر الرئيسي له. بمعنى - أن علاقة السيطرة بين المستويات البنيوية للتناقض حين تكون مثلاً للتناقض الاقتصادي، أو الأيديولوجي، إنما تكون بمثابة الشكل التاريخي للتناقض السياسي. هذا التمييز خوّل مهدي، علمياً، فهم الطائفية، في شروطها المادية الراهنة على أنها: الشكل الأيديولوجي الرئيسي - في تحدّده كشكل طائفي - للتناقض السياسي، أي أن الطائفية هي شكل تاريخي محدّد من النظام السياسي الذي تمارس فيه البرجوازية الكولونيالية اللبنانية سيطرتها الطبقية.

هكذا وحين يقول مهدي مثلاً: بأن الطائفية **هي نظام سياسي**، ويحدّد الطائفة بأنها، في البنية الكولونيالية اللبنانية، **علاقة سياسية**، ويرى أنها ليست كياناً مستقلاً بذاته، أو عنصراً يمكن النظر فيه بشكل مستقل عن البنية.. إنما يضع القارئ أمام صعوبة - إن لم نقل استحالة - التعامل نقدياً، مع هذه التحديدات، دون النظر في الجهاز المفهومي التي هي أثر له، وبالتالي، دون نقد مفاهيم هذا الجهاز نفسه.

على أرض المفاهيم الماركسية التي أنتجها، أو أعاد إنتاجها، في أول كتاب خطته يده، باللغة العربية، بنى مهدي عامل أبحاثه وحواراته، كان ينسل الخيط من أعماق النظرية، يتقدم ممسكاً به، يضيء عتمة الواقع، ويستمدّ، من هذا الواقع، نوراً يجلو صدأ الفكر.

كان مبدعاً، واسع الثقافة هو مهدي عامل، ودفاعاً عن الفكر المبدع، عن حرية التعبير، عن ثقافة ثورية كانت شهادته، لكن، يبقى الخيط يضيء عتمة الواقع، وسيبقى النور يجلو صدأ الفكر.

مهدي!
ما زلت حاضراً.
«تهديك في ذلك الدرب الطويل
نجمة حمراء يرسمها دمك»[1].

**يمنى العيد**

---

(١) في ديوانه الشعري «تقاسيم على الزمان»، ص ٥٧، منشورات دار الفارابي - بيروت.


**دار الآداب تقدم**

**سلسلة بطولات عربية**

- **لبيك ايتها المراة**، بقلم سليمان العيسى.
- **الحدث الحمراء**، بقلم سليمان العيسى.
- **ابن الصحراء**، بقلم سليمان العيسى.
- **صلاح الدين الايوبي**، بقلم فالح فلوح.
- **زنوبيا فارسة الصحراء**، بقلم فالح فلوح.
- **سيف الدولة الحمداني**، بقلم فالح فلوح.
- **معركة الزلاقة**، بقلم فالح فلوح.

دار الآداب ــ شارع اليازجي ــ بناية مركز الكتاب ــ ص. ب ٤١٢٣ ــ تلفون ٨٦١٦٣٣